مجلة البحوث والدراسات الإنسانية المجلد 15/ العـدد 01 –السنة 2021 ص ص 241–262
EISSN : 2588-2317 ISSN : 1112-8152

تاريخ الاستلام: 2021/05/04 تاريخ القبول: 2021/06/07 تاريخ النشر: 2021/06/30

أ. حكيــمة بولعشــب
جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل (الجزائر)
Email : mina16.pro@gmail.com

ملخص:

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة مجتمعية و اجتماعية تزداد قوارها يوما بعد يوم، ينخرط فيها العديد من الشباب(أفرادا أو جماعات) بحثا عن الحلم الضائع والمستقبل المأمول،تاركين موطنهم الأصلي من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلدان الحلم، فهم يتطلعون إلى غد أفضل مما كانوا عليه في بلداهم التي تعاني البطالة بين الشباب ونقص فرص العمل، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وضع المجتمع الدولي لوائح وقوانين من أجل التصدي لها خصوصا لارتباطها بشبكات الإجرام والاتجار بالبشر وعليه سعت الدول إلى وضع تدابير أمنية لحماية استقرارها الاجتماعي والسياسي، ومنه هدف من خلال هذا المقال تشخيص الأسباب التي أدت إلى تصاعد هذه الظاهرة في المجتمع

الكلمات المفتاحية: الهجرة، الهجرة غير شرعية، المهاجر، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير

Abstract

Illegal immigration is a societal and social phenomenon whose boats are increasing day by day, in which many young people (individuals or groups) engage in search of a lost dream and a hoped-for future, leaving their original home in order to achieve social and economic stability in the dream countries, as they look forward to a better tomorrow than they were. Accordingly, in their countries that suffer from youth unemployment and lack of job opportunities, and given the seriousness of this phenomenon, the international community has put in place regulations and laws in order to address it, especially because it is linked to criminal networks and human trafficking. Therefore, countries sought to put security measures in place to protect their social and political stability, and from which we aim through this article to diagnose The reasons that led to the escalation of this phenomenon in society ... We also seek to suggest a set of mechanisms through which they can be eliminated

Keywords: *immigration, illegal immigration, immigration, social and economic reasons for illeaal immiaration.*

المقدمة:

إن الحديث عن الهجرة غير شرعية ليس وليد اليوم، فمنذ القديم شارك العديد من المهاجرين (فردا أو جماعة) في قوارب الموت أملين في مستقبل زاهر، ورغم الأرقام المتصاعدة لازالت موجات الهجرة غير الشرعية تطفوا على أجندة القضايا الدولية فرغم ماسطرته الاتفاقيات واللوائح القانونية لم تتمكن من ردع هذه الظاهرة، حيث تدل الاحصائيات عن فقدان العديد من الأسر لذويهم في محاولة البحث عن حياة أفضل، وبين الوطن الذي لم يكفل شروط الحياة الكريمة والمجازفة في عرض البحار إلى البلدان الأوروبية باعتبارها أكثر الدول جذبا للمهاجرين تبقى ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل هاجسا للعديد من الدول سواء منها الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين أو الدول العبور، (فالهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة ليست فقط في الدول النامية ولكن أيضا موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذا دول أمريكا اللاتينية كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة لمهاجرين قادمين من دول مجاورة، وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المجاورة حواجز عازلة، وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج، وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا ولكن هذه الظاهرة إكتست أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الاعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الدول)(أحمد محمد هاشم الريس، 2017)

ولقد ساهمت العديد من العوامل في تزايد وتيرة المهاجرين غير الشرعيين، (فحسب الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تزال الهجرة تشهد ازدياد من حيث نطاقها وتعقيدها وتأثيرها. فالتحول الديمغرافي والنمو الإقتصادي و الأزمة المالية

الأخيرة تعيد تحديد وجه الهجرة، ففي صميم هذه الظاهرة بشر يسعون للحصول على العمل اللائق وإلى حياة أفضل أو أكثر أمنا ففي حين أن الملايين من البشر قادرون على التنقل والعيش والعمل في أمان وبكرامة في جميع أنحاء العالم، فإن أخرين يضطرون إلى الانتقال بسبب الفقر أو العنف والنزاعات أو التغيرات البيئية .. فكما جاء في نظرية النسق الاجتماعي التي طرحها "هوفمان نوتني " HOFFMAN-NOWOTNY أن الانسان كان يحب الاستقرار بطبيعته لهذ افإن الهجرة تتطلب وجود منبهات إما من داخل المجتمع أو من خارجه تدفع الفرد أو الجماعة إلى الهجرة،.. وحسب الخبراء السوسيولوجيون يرون في ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة مصاحبة لنماذج النجاح الاجتماعي للأخر وبالتالي يعتبر ذلك عامل جذب وكذا تبدل سلم القيم وصعوبة التكيف مع المجتمع الأصلي وضعف في الروابط الاجتماعية وهشاشتها الرامية إلى ضعف عملية التضامن وكذا اختلال التوازن بين الوسائل والطموحات المرجوة التحقيق ، فيعمد الأفراد إلى ترك ومغادرة البيئة التي يعيشون فيها التي لاتشعرهم بالدور الذي يشعرهم بالوجود فيختارون ألية بديلة في صيغة حرقة أو هجرة غير شرعية.)(موسى معطاوي ،ص159)

ومنه تختلف الاسباب التي تقع خلف ظاهرة الهجرة غير الشرعية فمن الأسباب الأمنية الحروب والصراعات وطلب اللجوء السياسي، تبقى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر عوامل مهمة في تصاعدها. فالجزائر من بين الدول التي تشهد تفاقم لهذه الظاهرة ، رغم ماسطرته من جهود للتصدي لها لم تتمكن من التحكم فيها ، ولازالت قوارب الموت تلفظ بأنفس المهاجرين في أعماق البحار .

وعليه نهدف من خلال هذا المقال تقديم قراءة سوسيولوجية للأسباب التي أدت إلى إنتشار هذه الظاهرة إنطلاقا من التساؤولات التالية:

- ✓ مالمقصود بالهجرة غير الشرعية؟
- ✓ لماذا يلجأ المهاجر إلى هذا النمط من الهجرة (الحرقة)؟
- ✓ ماهي الأسباب الاقتصادية التي أدت الى الهجرة غير الشرعية؟
- ✓ فيما تتمثل الأسباب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية؟
- ✓ فيما تتمثل الأسباب السياسية للهجرة غير الشرعية؟
- ✓ هل الإعتماد على الهجرة الإنتقائية زاد من استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

- **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في مجال البحث العلمي في معالجتها وقراءتها للأسباب التي تقع خلف ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث تعتبر ظاهرة الهجرة غير شرعية من المشكلات التي تؤرق الدول ولكونها تشكل خطرا أمنيا على الصعيد السياسي لجأ المجتمع الدولي لوضع لوائح قانونية للحد منها ورغم ذلك لازلت طوابير من الشباب تلتف حول البحث عن المستقبل ،ومنه تنبثق أهمية الدراسة الحالية من خلال تشخيص الدوافع التي أدت إلى تفاقم الظاهرة، كما لها أهمية في الكشف عن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الافراد والجماعات لخوض المغامرة دون الاكتراث بالمخاطر القانونية والحياتية..

- **أهداف الدراسة:**

إن الهجرة بكل أنماطها لم تتوقف إلى يومنا ، وتعد الهجرة غير شرعية ظاهرة سوسيولوجية تعاني منها العديد من الدول سواء منها البلدان الطاردة أو المستقبلة وعليه نسعى من خلال هذا المقال إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تسليط الضوء على مفهوم الهجرة غير شرعية وتحديد المفاهيم المقاربة له.
- التعرف على الدوافع الاجتماعية التي أدت إلى انتشار الظاهرة.

- التعرف على العوامل الاقتصادية التي زادت من تفاقم الظاهرة.
- التعرف على الأسباب السياسية التي دفعت إلى الهجرة غير الشرعية.

1-تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات ضرورة لابد منها في البحث العلمي، ويكون ذلك برفع اللبس عنها وشرحها ومنه يتحدد الموضوع في متطلباته النظرية والمنهجية التي يعتمد عليها الباحث وتزداد هذه الأهمية في مجال الدراسات الاجتماعية، فهي خطوة تساعدنا على الفهم الأفضل والأمثل للموضوع ولأبعاده.وتحتوي دراستنا لموضوع الهجرة غير الشرعية جملة من المفاهيم الهامة التي لا بد من تقديم تعاريف لها ورفع اللبس عنها وتتمثل هذه المفاهيم في:

1. 1.الهجرة:

يشير التأصيل اللغوي لكلمة الهجرة بأنها مشتقة من فعل " هاجر" "يهاجر" الذي يعني ترك الشيء أو أعرض عنه (دليو فضيل وأخرون، 2003، ص 14)

وكما جاء في لسان العرب أن الهجرة ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض، وأصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، إلا أن المعنى يتسع لأن تكون أرض المغادرة أو الوصول، معنوية لا طبيعية، فيقال هجرت الشيء هجرا، إذا تركته وأغفلته ويقول عز من قال " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مزاعما كثيرة وسعةّ"

والهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته، أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الاقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة. (طارق عبد الحميد الشهاوي، 2009، ص14)

ويعطي قاموس " ويستر الجديد" ثلاث معان للفعل migrate" :

- ✓ الإنتقال من مكان لأخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان أخر بغرض الإقامة فيه
- ✓ الإنتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم أخر
- ✓ ينتقل أو يحولto transfer (نفس المرجع، ص14)

- وتعني الهجرة حسب تعريف الأمم المتحدة " هي إنتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة تغير محل الإقامة ولو لفترة محدودة" يتضمن تعريف الهجرة عملية انتقال أو تغيرالفرد أو الجماعة من منطقة اعتادوا على الاقامة فيها إلى منطقة اخرى سواء داخل حدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد او الجماعة أو بغير إرادتهم وإنما لضطرارهم إلى ذلك (محمد أعبيد الزناتي، 2008،ص142)

يتضح من خلال الصياغة اللغوية والاصطلاحية لمصطلح الهجرة أنها مفهوم يشير إلى تغيير محل الإقامة من منطقة إلى أخرى وهي أنواع، فقد تكون هجرة داخلية في نفس البلد أو قد تكون هجرة خارجية خارج حدود البلد. كما أن فعل الهجرة قد يكون بإرادة المهاجر وعن رغبة منه، في المقابل قد تكون الهجرة مفروضة على الأفراد والجماعات لأسباب تفوق إرادتهم كالصراعات والحروب. وهنا نقابل مايطلق عليه اللاجئون بحيث يكون خروجهم من البلد ليس طوعا وإنما فرضته الظروف الأمنية غير المستقرة.

2.1.الهجرة غيرالشرعية :

تعد الهجرة غير المشروعة هي الهجرة غير النظامية أو المنظمة والتي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية، وتعد تلك الهجرة غير المشروعة من الظواهر التي باتت منتشرة بكثافة في الأونة الأخيرة وباتت

أيضا تؤرق المجتمع الدولي..(مكتب التعاون الدولي ، ص 4)، ورغم تعدد مدلولات الهجرة بين الهجرة السرية وهجرة غير شرعية وهجرة غير قانونية، فهي مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى أخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هومتعارف عليه دوليا وبمعنى أخر هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الاجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة (غربي محمد، 2012،ص25)

ولقد جرت العادة أن يصنف كل شخص دخل بلداً ما أو عمل فيه بدون ترخيص قانوني، بأنه مهاجر غير قانوني أو سري أو غير حائز على الوثائق اللازمة أو غير نظامي. وقد كانت عبارة "المهاجرين غير القانونيين" في ما مضى تعني فئة متخلفة عن غيرها، إلا أن عبارة "غير القانونيين" تحمل بين طياتها دلالة معيارية وتحيل إلى فكرة الإجرام. وبناء عليه، قدم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤ توصية ينصح فيها باستخدام عبارة "غير الحائزين على الوثائق اللازمة"؛ إلا أن هذه العبارة تشوبها بعض العيوب لأنها لا تغطي المهاجرين الذين يدخلون البلد المضيف بطريقة مشروعة، أي بوثائق سياحية، ثم ينتهكون بعد ذلك شروط دخولهم ذلك البلد بشغلهم وظيفة من الوظائف. وقد يكون المهاجرون الذين يعبرون الحدود بمساعدة المهربين حاملين لوثائق مزورة، مما دفع بإحدى الندوات الدولية المعنية بالهجرة والمنعقدة في بانكوك في نيسان/ أبريل ١٩٩٩ إلى أن توصي باستخدام عبارة "غير النظاميين". وقد تظهر مخالفة القواعد النظامية في شؤون الهجرة في نقاط عدة – كنقطة المغادرة، ونقطة العبور،

ونقطتي الدخول والعودة – وقد يكون المهاجر ضحية لهذه المخالفات وقد يكون مرتكبها (مكتب العمل الدولي، 2004 ص ص، 10، 11)

ومنه يشير مفهوم الهجرة غير الشرعية إلى إختراق المهاجر للاجراءات القانونية أثناء قيامه بالهجرة حيث لا يحمل الصيغة القانونية لدخول البلد المستقبل،ولكن في المقابل قد يهاجر بصفة قانونية وتصبح بذلك هجرته مقننة ولكن إذا مانتهت مدة تواجده بالبلد المهاجر إليه وبقي فيه تصبح هجرته غير شرعية لأن على المهاجر عند انقضاء مدته الرجوع إلى بلده.

3.1. المهاجر:

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونا، تعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه " شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية ، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية، إلا أن الاستخدام للفظ يتضمن أنواع محدودة من المهاجرين قصيري الأجل مثل عمال المزارع الموسميين الذين يسافرون لفترات قصيرة للعمل بزراعة منتجات المزارع وحصادها. ووفقا لاتفاقية 1951 بشأن اللاجئين، يعرف اللاجيء بانه شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه، دينه أو جنسيته، أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية أو أرائه السياسية، وأصبح ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك (تقرير الامم المتحدة :الهجرة، www.org.arc)

استنادا للتعريف الذي قدمته الأمم المتحدة للمهاجر، فهو كل شخص تجاوزت إقامته لأكثر من سنة خارج بلده سواء كانت هجرته شرعية أو غير شرعية، يستثنى من ذلك المهاجرين الموسميين الذي تكون هجرتهم لفترات قصيرة، وفي نفس الديباجة

يعتبر اللاجيء مهاجرا لأسباب اضطرارية وغير طوعية تتطلب منه اللجوء إلى بلدان أجنبية بحثا عن الأمن الذي فقده في موطنه الأصلي لأسباب سياسية أو طائفية أوعرقية.

4.1. المهاجر غير الشرعي(غير النظامي): المهاجر غير النظامي هو شخص لا يحمل إذنا قانونيا للبقاء في دولة مضيفة أو دخل دولة غير وطنه الأم دون الحصول على أوراق قانونية تسمح له بالدخول والبقاء في الدولة المضيفة.(خليل علي ابوجراد، 2019، ص 75) بينما عرف المكتب الدولي للعمل المهاجر غير الشرعي أنه المهاجر الذي يخالف الشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية ، ويمكن تحديد أهم الخصائص التي تميز المهاجر غير الشرعي في:

- ✓ الشخص الذي يعبر حدود الدولة خلسة، وتهربا من الرقابة المفروضة.
- ✓ الشخص الذي يدخل إقليم دولة أخرى بصفة قانونية وترخيص إقامة، ثم يقوم بتمديد إقامته عن المدة المحدودة. (ريمة مرزوق، 2020، ص46)

مما سبق يعد المهاجر غيرالشرعي أو (الحراق) الشخص الذي يخالف اللوائح أوالاتفاقيات الدولية حول الهجرة حين شروعه في هجرة موطنه، أوهو الشخص الذي يبقى مقيما في الدولة الأجنبية بعد انقضاء مدته القانونية

2–نظريات الهجرة:

احتلت قضية الهجرة اهتماما كبيرا من طرف المفكرين و الباحثين، باعتبارها ظاهرة معقدة ساهمت في ظهورها العديد من الأسباب والعوامل، وتوضح النظريات المفسرة للهجرة غلبة تخصص المنظرين والمفسرين على اتجاههم التفسيري، فالمتخصص في الجغرافيا يقدم تفسيرا لظاهرة الهجرة تساير خبراته الأكاديمية ، والاقتصادي يقدم

تفسيرا اقتصاديا، ويقدم الاجتماعيون تفسيرات ترتبط بالجماعة والمجتمع ومن ثمة هناك اتجاهات نظرية محددة في تفسير ظاهرة الهجرة نذكر منها:

1.2-نظرية النسق الاجتماعي:

نظرية طرحها هوفمان نوتني أكد أن الانسان كان يحب الاستقرار بطبيعته لهذا فإن الهجرة تتطلب وجود منبهات إما من داخل المجتمع أو من خارجه تدفع الفرد أو الجماعة إلى الهجرة وهي تعد منفدا ومخرجا لحالات التوتر التي تحدث نتيجة لشعوره بالتنافر من واقع هيبته واحترامه ودرجة ارتباطه بالاخرين و الاحداث والاشياء الواقعية وبين مايتوقعه ويتمناه من ذلك لذا تبرز لديه في تلك اللحظة الحاجة إلى التغيير وعليه فإن الهجرة إلى بيئة جديدة أفضل من تلك التي يعيش فيها تقلل من التوتر ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تولد ضغوطا وصراعات قد تؤدي إلى خلق حالات من التوتر النفسي وعدم التوازن.(حسن ابراهيم الكردي ،2015، ص36)

2.2-**التفسير الاقتصادي لظاهرة الهجرة:**

يرى أنصار التفسير الاقتصادي أن العوامل الاقتصادية هي المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة. وإذ تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار العوامل الطاردة في بلد الاستقبال (مثل البطالة، التضخم، ضآلة فرص العمل ،الخ) و عوامل الجذب في البلد المستقبل، إلا أن التركيز ظل منصبا على هذه العوامل في بلد الإرسال فقط . ويعني التفسير الاقتصادي للهجرة أن المهاجر يترك موطنه بحثا عن العمل ،و ان السلوك الهجري يساير نموذج تعظيم المنفعة ، حيث يهدف المهاجر من خلال العملية إلى تعظيم المنفعة الاقتصادية في مستوى يفوق ما كان عليه في موطنه الأصلي و لقد بالغ بعض الاقتصاديين في أهمية العوامل الاقتصادية هذه، حتى وجدنا من يقول إذا عرفنا منطقة معينة و مواردها الفيزيقية من خلال تاريخ هذه المنطقة و ثقافتها فانه يمكن تحديد

حجم سكانها والعدد المطلق لهؤلاء السكان من خلال المدخل الاقتصادي وحده. (فاطمة الزهراءالمتاقي،عن موقع sociomaro.blogspot.com/2020/06/la-megration.html) ومنه فطبقا للتفسير الاقتصادي يرى البعض أن الدوافع التي تدفع الأشخاص للهجرة توصف بأنها دوافع اقتصادية وبمعنى أخر فإنه ينظر إلى المهاجرين على أنهم باحثون أساسا عن الرزق واسباب العيش. بما يتضمنه ذلك بالطبع من اتجاه المهاجر إلى حيث يجد العمل... (عبد الله عبد الغني غانم 2002 عبد الله عبد الغني غانم 2002،ص26)

3.2– **التفسير الاجتماعي الثقافي للهجرة:** يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهولا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فهو لا يركز على عوامل الطرد وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة. فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الارسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بأثرها على الهجرة والمهاجر وتحدد قرار الهجرة واتجاهاها ومدتها وعوائدها...الخ.

....وعموما فإن التفسير الاجتماعي يقدم عوامل اجتماعية للهجرة، ونجد هنا:(عبد الله عبد الغني غانم 2002 ، ص،ص30،32)

أ–النظرية الثقافية (المدخل الثقافي): يقول أنصار هذا المدخل أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام إلى الهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المضبوطة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئ فيضها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أوبادية في السطح، فإن النسق الهجري الأساسي هو جزء من شكل المجتمع ورسمه (نظامه) وعموما فإن ماهو دائم وثابت هو انتقال الناس وتحركهم

وهجرتهم داخل أوخارج حدود المجتمع انما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية، ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان في المنطقة هي نفسها محركات الهجرة، ويقسمها البعض إلى الظاهرات الفيزيقية بالمنطقة، عمل النظام الاقتصادي، التأثير الثقافي تأثير الكوارث، القرارات السياسية.

ب– نظرية التنظيم الاجتماعي:

نجد mengala يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة الى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة .. النسق الثقافي و الاجتماعي ونسق الشخصية.وفي هذه العملية تأخد الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية دورها الرئيسي هو حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغير .وفي نفس الوقت تعطي أعضاؤه طرقا ليتخلصوا من حرمانهم. و أن الهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرد.وكذا فالقيم الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناءهذه العملية ونسق الهجرة يشمل على ثلاثة عناصر هي مجتمع المنطقة الاصلية (الطرد) ومجتمع منطقة (الجذب) ثم المهاجرين أنفسهم.وهذه العناصر تكون كلا متساندا تساندا ديناميكيا.

3. أسباب الهجرة غير الشرعية ودوافعها:

تتعدد الدوافع والأسباب التي تقف خلف تزايد الهجرة غير الشرعية ، فالمهاجرين غير الشرعيين أقتضت الضرورة بهم إلى هجرة بلدانهم التي تعاني من انخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي وغياب الأمن السياسي، ولصعوبة اجراءات الحصول على الهجرة وتشديد الدول لتلك الاجراءات لحفظ أمنها وحدودها، جعل الكثير من

المهاجرين يتجهون إلى هذا النمط من الهجرة (الحرقة)، حيث لم تتوفر لديهم الصيغة القانونية لولوج البلدان التي يأملون فيها بالشغل وتحسين أوضاعهم التي كانوا يعانونها في بلدانهم، لذا يرى العديد من الباحثين والمهتمين بشأن الهجرة أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع الشباب إلى ترك بلدانهم بصفة غير شرعية ويمكن إجمالها فيما يلي:

1.3–الدوافع (الأسباب) الإقتصادية:

تعتبر الدوافع الاقتصادية من أبرز العوامل التي ساهمت في تزايد الهجرة غيرالشرعية، فالدول التي تشهد مستوى إقتصادي عالي تعتبر مناطق جذب للمهاجريين غير الشرعين الذين يبحثون عن الحياة الكريمة المفقودة في بلدانهم .

إن تدني مستوى المعيشة والخدمات الأساسية هو نتاج رئيس للانحطاط الاقتصادي، والاخفاق في خطط التنمية وسوء سياسات الدولة فحين يفقد الناس حقوقهم الأساسية في أبسط الخدمات التي يجب أن توفرها الدولة من صحة وتعليم وطرق ووسائل مواصلات، تتحول الحياة إلى ضرب من ضروب المعاناة الدائمة (أحمد اسماعيل مرجع سابق،ص6) وتعد البطالة من المصادر الاساسية لانعدام الأمن الاقتصادي في معظم بلدان العالم لأن الفرد هنا لا يضمن الحد الأدنى من الدخل لكي يعيش به في كرامة، كما أن الحصول على الوظيفة لا يعني بالضرورة التحرر من الفقر وهذا بسبب انخفاض معدلات الدخل في العديد من دول العالم مثل الدول الأفريقية لارتفاع معدلات البطالة فيها (منصوري رؤوف، 2013،2. 2014، ص82)

فالبطالة هي من الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون الإكتراث بما يكتنفها من مخاطر أومخالفات قانونية، فهي من الأسباب الدافعة للهجرة السرية رغم ما يحف بها من مخاطر يدركها الشباب ويقبل عليها خوفا من شبح البؤس فحسب

تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية قدرت نسبة البطالة في العقد الاول من القرن الواحد والعشرين بين 15 و20%...ومازاد الوضع سوء هو ارتفاع نسبة المتمدرسين عما كانت عليه في الماضي الأمر الذي أفرز ارتفاع نسبة حاملي الشهادات الذين علقوا أمالا كبيرة على مؤسسة المدرسة لضمان المستقبل وهي علاقة سادها الكثير من التوتر وقد بنيت عديد من القراءات تراجع ثقة الشباب في مؤسسة المدرسة كطريق لضمان المستقبل فما يعانيه هؤلاء المهاجرون من بطالة وانخفاض مستوى المعيشة وتدني الأجور في أوطانهم، وفي المقابل التطلع إلى الجنة الموعودة في بلاد المهجر والتي تتمثل في الأجور المجزية وتسهيلات البحث العلمي والتقدير الذي يتلقاه الموهوبون هناك وغيرها من العوامل التي تجذب الأفراد والكفاءات إلى تلك البلاد. (حمدي شعبان ،دت، ص6)

إن التعليم يمكن أن يُعول عليه لدعم مسيرة التنمية والتوظيف الأمثل للقدرات البشرية في أي مجتمع إذا ما حسن توجيهها وتخطيطها وهو ما لم يتوفر حتى الآن في العالم العربي، وبالتالي فإنها عندما لا تتوافق الحالة التعليمية للفرد مع متطلبات سوق العمل يحدث تراكم عددي للخريجين في كل التخصصات التي لا يحتاجها سوق العمل أو التي حدث فيها تشبع ولم تعد بحاجة لمثل هذه الأعداد من الخريجين وهو ما يُوجد في النهاية بطالة المتعلمين آخذة في التزايد نتيجة اتساع الفجوة بين العرض والطلب على العمالة المؤهلة ويرجع هذا الانخفاض في نسبة العاطلين الأميين فى الدول العربية إلى أن الأميين أكثر مرونة فى قبول العمل أيا كانت طبيعة هذا العمل أجره المتدني ويستطيعون القيام بها وخاصة الذي يعتمد على القوة العضلية والذي لا يحتاج إلى أي معرفة. وتزداد المشكلة تعقيدا مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية إلى الهجرة الإنتقائية و تضييق فرص الهجرة المشروعة على وجه الراغبين في

الهجرة (نفس المرجع، ص6) ، ومنه فمن أهم العوامل التي زادت في حجم البطالة وأسهمت في تحويلها إلى قوة دفع أساسية لهجرات الشباب، عدم التناسب بين فرص العمل وبين الزيادة المطردة في التعليم العالي، والذي تخرج مؤسساته كل عام الاف من الشباب من حملة الشهادات الجامعية ليلتحق قسم كبير منهم بطوابير العاطلين ، أو يحاولون التحرك بخطوات جريئة لتغيير الواقع عبر الهجرة إلى الخارج(أحمد اسماعيل، 2012، ص7)

في الأخير يبقى حلم الثروة هاجسا يؤرق الشباب فما تقدمه البلدان المتقدمة من إغراءات يجعلهم يتوقون للهجرة إليها وذلك باتباع كل الطرق حتى ولو بصفة غير قانونية، ودون الاكتراث للمخاطر المنجرة عنها فالقهر الاجتماعي وسياسات التهميش وضعف المستوى الدخل المعيشي الوطني يخلق حالة من النفور وعدم الرضا والتي تؤدي بهم في الاخير إلى المجازفة بحياتهم في عرض البحار تاركين وراءهم أسرهم وأهاليهم في حالة من الفزع والذعر، فكم من أسرة فقدت شخصا فيها قبل تحقيق حلم الهجرة الذي غاص في أعماق البحار فذهب الحلم ولم يعد، ورغم ذلك لازلت موجات الهجرة غير الشرعية في ارتفاع مستمر.

2.3–الدوافع الاجتماعية:

إذا كانت العوامل الإقتصادية تشكل دافعا قويا وراء الهجرة إلا أن ذلك لا يعني بأنها كافية ما يعني أن قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى تتجلى في الظروف الاجتماعية وتتعدد الأسباب وتتنوع بتعدد المهاجرين. فمعظم البلدان الافريقية تمثل بلدانا طاردة تحفز الإنسان على الهجرة غير الشرعية قصد الهروب من شبح البطالة والفقر، وخاصة في صفوف الشباب الحالم بأوضاع معيشية أفضل...(مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية ،2014، ص7) وترتبط الدوافع الاجتماعية بالدوافع الاقتصادية ارتباطا

طرديا، فالبطالة وتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونها عوامل اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع الذي تنشأ فيه فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثا عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة إلى الحد الذي يقبلون فيه أي عمل مهما كان مذلا أو تافها سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس سنوات يتم خلالها جمع أكثر قدر ممكن من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة (حمدي شعبان، مرجع سابق، ص8)

إن المشكلات التي يعاني منها بلدان العالم الثالث من فقر ومجاعات من بين أهم ما يعرقل الشباب في تحقيق طموحهم وأهدافهم ، حيث يرتبط مفهوم الفقر بالتنمية ومدى نجاحها أو إخفاقها في تحقيق أهدافها، ويرتبط مفهوم الفقر بالعوز والحاجة أو انعدام أو انخفاض الدخل الفردي والقومي مما ينتج عنه مستوى معيشي منخفض ويؤدي إلى عدم إشباع الحاجات الأساسية للفرد، فالفقر هو الجوع العام بحيث لا يجد الفرد إشباعا لحاجاته الجسمية أو النفسية أو الاجتماعية، وهو حالة من مستوى المعيشة المنخفض، ومن خلال عدة مواثيق دولية صادرة عن هيئات أممية أصبح ينظر إلى الفقر من خلال أشكاله المتعددة الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية وسوء الصحة والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليها، وازدياد معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض والتشرد والسكن غير الملائم والتمييز والاقتصاد، كما يتسم بعدم المشاركة في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية. (مجدي أحمد محمد عبد الله ، 2013،ص42) الأمر الذي يدفع بالشباب إلى التعبير عن القهر الاجتماعي الذي يعيشونه بالهروب من هذا الواقع عبر قوارب الهجرة

السرية إلى البلدان الأوروبية التي تمثل بالنسبة لهم الملجأ الذي يحقق لهم أمالهم وطموحاتهم.

3.3–الدوافع السياسية و الأمنية:

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتزايد ظاهرة الهجرة غير القانونية وبالخصوص منذ التسعينيات حيث أصبحت أعدادا لا تحصى من الشباب والقصر يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش، يجدونها دون شك في البلدان الأوروبية، ورغم أن الأسباب السياسية من أكثر البواعث الدافعة للهجرة إلا أنها لا تتعلق بالاوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تمس كذلك ببعض سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيعها (بن حليلو فيصل، 2006-2007، ص،ص 42، 43).

فهناك أسباب كثيرة تتسم بظهور ظروف غير ملائمة كالخلافات والصراعات والإبادة، فمثل هذه الظروف تدفع بالكثير إلى الهجرة غير شرعية وطلب اللجوء السياسي، وكذلك تشديد القوانين وسياسة الهجرة من طرف الدول المستقبلة والنظر إلى الهجرة غير الشرعية كمصدر تهديد أمني وثقافي كلها أسباب تساعد في تنامي الظاهرة.إن الشعور بالاضطراب والاضطهاد والخوف من المصير وعدم توفر الحريات كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة غير الشرعية بحيث عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والدولية سبب رئيسي للظاهرة حيث يقصد المهاجرون السريون المناطق الأكثر أمانا ومن بعد ذلك يطلبون ما يعرف بالجوء السياسي (محمد معمر،دت، ص129)

وأما السياسات التي الأوروبية التي كانت عاملا في تشجيع الهجرة السرية فتتمثل في إجراءين أساسين الأول هو سياسة غلق الحدود التي طبقتها إبتداءا من عام 1974

والتي جعلت الهجرة نحوها تنحصر في ثلاثة أشكال هي التجمع الأسري ،اللجوء والهجرة السرية...أما الإجراء الثاني الذي ساهم في تشجيع الهجرة السرية فهو تسوية الوضعية للمهاجرين الذين لا يحملون وثائق، والذي لجئت إليه الدول كإجراء استثنائي لتخفيض عدد الأشخاص الموجودين في وضعية غير شرعية وبإجراء إحصاء دقيق حول أعدادهم ولقد لجئت إلى هذه العملية عدة بلدان كتجربة تسعى من خلالها لحل مشكلة الهجرة غير القانونية بعد غلقها لحدودها لكن هذه العملية كان لها أثر سلبي كبير حيث أدت إلى تشجيع طالبي الهجرة على المغامرة بالدخول خلسة مادامت وضعيتهم ستسوى يوما ما.(بن حليلو فيصل، مرجع سابق،ص45).

وعليه فإن الهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع وغلق الأبواب أمام الهجرات الشرعية إلى الدول المتقدمة، فالسياسات التي تتبعها الدول الأوروبية في هذا المجال كان لها أثار عكسية ، حيث أسهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون بالبشرعبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية (عزت حمد الشيشيني، 2010،ص137).

إذن تتعد أسباب الهجرة غير الشرعية حيث ترجع إلى عدة عوامل : منها العامل السياسي كانعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماء العرقي، الديني والسياسي. أما العامل الاجتماعي، فيتمثل في مجالين مختلفين، ديمغرافيا أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني كالشغل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة. ومن جهة أخرى الصورة الحسنة (التي يشكلها الأوائل الذين هاجروا إلى أوروبا واستقروا بها ثم عادوا بصورة أخرى للمجتمع الأصلي) والتي أوهمت فئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة. أما العامل الاقتصادي، خاصة لدول

الساحل الإفريقي مثلا، فيرجع إلى تدهور اقتصاداتها، بالرغم من امتلاك بعضها لثروات طبيعية هائلة، وركود إنتاجها الصناعي مما أدّى إلى انتشار الفقر والبطالة إضافة لزيادة النمو الديمغرافي وتدهور المستوى الصحّي والتعليمي. (**مريم لمام**،، 69،70،2015).

الخاتمة:

لقد أخدت الهجرة غير الشرعية تتسع دائرة انتشارها بين الشباب والعائلات بسب الأوضاع التي يعيشونها في بلدانهم وقد اختلفت الأطر النظرية في تفسير أسبابها حيث ساهمت الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الخارجية في تضييق الهجرة الشرعية ما أدى إلى استفحال هذه الظاهرة الأمر الذي يعكس عجز الدول في محاربة الهجرة غير شرعية رغم ماسطرته من القوانين واللوائح والتدابير اللازمة لاحتوائها، فبين حلم تحقيق الثروة أضحت الهجرة الغير شرعية ذات أبعاد تهدد أمن الدول لارتباطها بشبكات اجرامية والاتجار بالبشر ،خصوصا بعد اعتماد الدول المستقبلة للمهاجرين الهجرة الانتقائية التي تستقطب أصحاب الكفاءات مما زاد من وتيرة المهاجرين السريين المنخفضي المهارة الذين لم يجدون سبيلا إلى تحسين أوضاعهم المعيشية إلا عبر قوارب الموت التي أصبحت تحصد أرواح الكثير من الشباب المهاجرين قبل تحقيق حلم الهجرة وعليه فنحن أمام ظاهرة تسعى الدول إلى ايجاد اليات للحد من انتشارها وتأثيراتها سواء على الدول المستقبلة أو دول العبور.ومنه نستنتج أن:

- ✓ الهجرة غير الشرعية هي الصيغة غير القانونية التي يرى بعض المهاجرين أنها الوسيلة الوحيدة للانتقال إلى بلاد المهجر في ظل صعوبة الحصول على التأشيرة.

- ✓ أن الهجرة غير الشرعية تتحكم فيها مجموعة من العوامل والتي تترجم الأوضاع التي يعيشها المهاجرين غير الشرعيين في بلدانهم فقرار الذهاب إلى المهجر دون الاكتراث بما قد يصيبهم عن طريق الحرقة دليل على القهر الاجتماعي الذي يعيشونه.
- ✓ أن الضغوط الممارسة من الدول المستقبلة للمهاجرين وتشديد الإجراءات المتعلقة بالحصول على التأشيرة (خصوصا في ظل ارتباط المهاجرين غير الشرعيين بشبكات الإجرام والتهريب)زاد من توجه الشباب إلى النفود عبر قوارب الموت إلى البلدان الاوروبية.
- ✓ تضييق فرص الحصول على الهجرة واتجاه الدول إلى استثمار هجرة ذوي الكفاءات(هجرة الأدمغة) زاد من توجه الأفراد والجماعات—خاصة منخفضي المهارة-إلى الصيغة غير القانونية "الحرقة"
- ✓ الخوف من المهاجرين غير الشرعيين واعتبارهم مصدر تهديد —أمني وعرقي وثقافي- شدد الاجراءات أكثر نحو بلدان المهجر.
- ✓ صورة الوجاهة الاجتماعية لبعض المهاجرين تجعل الشباب يتوق إليها حتى وإن تطلب ذلك المغامرة بحياتهم في قوارب الهجرة غير المشروعة

المراجع:

1.ابو جراد ،خليل علي (2019) **واقع الهجرة غير النظامية للشباب الفلسطيني، الواقع والمأمول.** كتاب المؤتمر الدولي ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع و التداعيات أكتوبر الجزء الثاني برلين ألمانيا

2. اسماعيل، أحمد ،(2012) **قراءة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الغرب مجلة قراءات العدد الحادي عشر**، مجلة ثقافية فصلية محكمة متخصصة في شؤون القارة الافريقية.
3. الحيالي،وليد ناجي **دراسة بحثية حول البطالة** كلية الإدارة والاقتصاد الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك
4. الرييس ،أحمد محمد هاشم ،(2017) **الاعلام والهجرة غير الشرعية** بحث مقدم في المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان القانون والاعلام ابريل كلية الحقوق جامعة طنطا.
5. الكردي ،حسن ابراهيم ،(2015) **قراءة سيكولوجية الهجرة غير الشرعية** ورقة علمية مقدمة في الندوة العلمية بعنوان الهجرة غير الشرعية الابعاد الامنية والانسانية جامعة نايف للعلوم الامنية
6. الشهاوي ،طارق عبد الحميد ،**الهجرة غير شرعية رؤية مستقبلية.** دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2009.
7. الشيشيني ،عزت حمد (2010) **المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ط1 الشرعية** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
8. الزناتي، محمد أعبيد (2008) **الهجرة غير الشرعية والمشكلات** الاجتماعية المكتب العربي الحديث الاسكندرية
9. بن حليلو، فيصل،(2006-2007) **التعاون الأورو_مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة،
10. دليو ، فضيل وأخرون،(2003) **الهجرة والعنصرية في الصحافة الاوروبية**، مخبر علم الاجتماع الاتصال جامعة قسنطينة الجزائر
11. مرزوق، مريمة ،(2020) **الهجرة المغاربية إلى أوروبا من الهجرة الشرعية المقننة إلى الهجرة غير الشرعية** مجلة **الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 3**
12. معطاوي ،موسى **الهجرة غير الشرعية،تفسيراتها، ميزاتها، دوافعها مجلة معارف** العدد 16جامعة البويرة.
13. محمد عبد الله مجدي، أحمد 2013) **أزمة الشباب ومشاكله بين الواقع والطموح**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

14. معمر،محمد ، **حجم وتيارات الهجرة غير شرعية وأسبابها** ،كتاب المؤتمر الدولي.
15. منصوري، رؤوف، (2013-2014)**الهجرة السرية من منظور الامن الانساني**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف
16. **مريم** لمام (2015) ,« **محمد غربي(تنسيق)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (المخاطر واستراتيجيات المواجهة)** » / *Insaniyat* ,*إنسانيات*. 69-70 ,
17.
18. مكتب التعاون الدولي: ورقة عمل حول الهجرة غير المشروعة بين الدول العربية
19. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية (2014) **الاسباب والعوامل المحفزة على الهجرة غير الشرعية في بلدان القارة الافريقية** دورية اكاديمية محكمة تعنى بالقضايا التاريخية والاجتماعية كلية الاداب والعلوم الانسانية بجامعة نواكشط موريتانيا
20. مكتب العمل الدولي،(2004) **نحو نهج عادل للعمال المهاجرين ط1** في الاقتصاد العالمي مؤتمر العمل الدولي، الدورة 92
21. تقرير الامم المتحدة :لهجرة، www.org.arc
22. -فاطمة الزهراء المتاقي، **نظريات الهجرة وقوانينها**-sociomaro.blogspot.com/2020/06/la megration.html
23. صايش، عبد المالك (2007/2006) **التعاون الأورو– مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية** مذكرة التخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير القانون الدولي و العلاقات الدولية قسم القانون العام جامعة باجي مختار – عنابة
24. شعبان ،حمدي **الهجرة غيرالمشروعة الضرورة والحاجة**، مركز الاعلام الامني جمهورية مصرالعربية.
25. غربي، محمد، (2012) **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر أنموذجا** العدد 8 الاكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية جامعة الشلف الجزائر.
26. غانم ،عبد الله عبد الغني (2002) **المهاجرون دراسة سوسيو انتربولوجية ط2** المكتب الجامعي الحديث الأزاريطة الاسكندرية ..